الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية في العراق (تبادل التأثير)

Foreign Investments and Economic Development in Iraq (Influence Exchange)

م.م سعد ماجد عبد الحسين
كلية التربية
الجامعة العراقية

Assis. Teach. Saad Majed abdalhussen
Faculty of Education
Iraqi University
saad.m.abdulhussen@aliraqia.edu.iq

الملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل المؤثرة في تطور البلدان ونموها واحد مؤشرات انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسات الخصخصة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف البلدان. ان هذا النوع من الاستثمار يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال انعكاساته في تطوير قدرات الأفراد وتعزيز الموجودات المالية في البلد المضيف إضافة لمساهمته في زيادة عوامل الإنتاج ونقل التقانة ورفع كفاءة ومهارات قوة العمل من خلال التدريب والتأهيل وكذلك يعمل على زيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية لإدارة المشروعات وإدخال برامج إنتاجية متنوعة قد لا تتوافر عليها الاستثمارات المحلية

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاقتصاد، الانتاج، التوزيع، راس المال

Summary

Foreign direct investment is one of the factors influencing the development and growth of countries and one of the indicators of the openness of the economy and its ability to deal and adapt to global developments in light of privatization policies, the increasing shift towards the market mechanism, the control of multinational companies over the movement of goods and services, the openness of markets, and the increase in the volume of financial flows between various countries. This type of investment contributes to raising the efficiency of the economy through its repercussions In developing the capabilities of individuals and enhancing financial assets in the host country, in addition to its contribution to increasing production factors, transferring technology, and raising the efficiency and skills of the workforce through training and qualification, it also works to increase administrative and organizational expertise for managing projects and introducing various production programs that may not be available for local investments.

Keywords: investment, economy, production, distribution, capital

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي في اواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوعة الاستثمارات الاجنبية لأنها تعد الظاهرة الاكثر قوه وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سيما الاستثمارات الاجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعدية الجنسية إذا أصبح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية أو التسويقية أو التكنولوجية وحتى الاعلامية.

والعراق كما هو معلوم بحاجة إلى اعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب وانعاش القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة وتقادم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج إلى اعادة بناء وتحديث اضافة إلى قطاع الكهرباء والماء ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديدا وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد ومن الفجوة الكبيرة بين الايرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والاعمار وصعوبة الحصول على قروض اضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد اضافية ولم يكن امام العراق خيار اخر اذا ما اراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الانتاجية والخدمية سوى اللجوء إلى الاستثمارات الاجنبية لتامين الحد الادنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء.

مشكلة البحث

ان اشكالية تمويل التنمية واعادة بناء ما دمرته الحروب من البنى التحتية ومدة الحصار وردم فجوة التخلف هي اشكالية حقيقيه برزت نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي وقلة المدخرات طوال المدة الماضية، مما ادى قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المستثمر الاجنبي عن الدخول إلى البلاد نتيجة لعدم استقرار الوضع الامني، وبالتالي احجام البنوك الدولية عن الاقراض اضافة إلى ضخامة المديونية الخارجية للعراق وما يتبعها من خدمة الدين والتعويضات.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في دور الاستثمار الاجنبي المباشر كونه أحد اهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية واعادة اعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الاجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية اداريا وفنيا.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان الاستثمار الاجنبي الموجه نحو القطاعات الاقتصادية المهمة يؤدي إلى تطور تلك القطاعات وعليه فان توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو القطاع النفطي يؤدي بالنتيجة إلى زيادة الموارد المالية وتعزيز الايرادات العامة للدولة مما ينعكس ايجابا على عملية التنمية الاقتصادية واعادة الاعمار في العراق.

أهداف البحث

1. التعريف بالاستثمار الاجنبي، إذ أنه ليس راس المال المادي فقط بل يتضمن نقل التكنولوجيا المتطورة واساليب الادارة الحديثة وتقاليد عمل جديدة وتدريب الكوادر الوطنية وفتح فرص عمل جديدة ومشاركة العالم في النهضة العلمية الحديثة.
2. ضرورة الربط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع النفطي العراقي لقيادة عملية التنمية والاعمار بوتيرة أسرع بدلا من ربط هذا الاستثمار بشكل اساسي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني اختصارا للزمن وتعويضاً لمصادر التمويل المحلية.

هيكلية البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار

المبحث الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي للاقتصاد العراقي

الخاتمة، الاستنتاجات، والتوصيات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار

The first section: The conceptual framework of investment

أولاً. تعريف الاستثمار: هناك العديد من المفاهيم والمضامين لهذا المصطلح الاقتصادي وذلك تبعا للمذاهب الاقتصادية وعقيدة المجتمعات ونهج المخططون فهو يعني:

1. لغوياً: الاستثمار من الثمر، والثمر هي انواع الاموال، و(يستثمر) معناها ينمي أو يزيد، وانما عادة يكون في الاموال بأشكالها المختلفة والتي منها العقارات أو المنقولات وبقية الاشكال المادية ([1])

1) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح ،1983م، دار الرسالة، الكويت، ص86.

2. اضافة إلى المخزون من الاصول المنتجة مثل السلع الانتاجية . السلع الانتاجية هي المعدات والمنشات أو البضائع الموجودة . فحين تبنى شركة ما مصنعا جديداً فان هذه الاعمال تمثل استثمارات [1]

ان هذا المعنى ينصرف إلى الاضافة في السلع المادية سواءٌ كانت معدات رأسمالية أو مباني أو إضافات إلى المخزون القائم.

3. (استخدام المال لجني المزيد من المال، أي لكسب الدخل أو زيادة راس المال أو كليهما) وهذا معنى متقدم لما يدل عليه الاستثمار اعتمادا على التطور الذي حصل في الدراسات الاقتصادية سيما نظرية الاقتصاد الكلي وموقع الاستثمار فيها وصولاً لما يعنيه مضاعف الاستثمار . Investment multiplier . وهذا يعني بدوره ان أي زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الدخل تعادل الزيادة في الاستثمار عدة مرات) [2]

4. (هو التغير في رصيد راس المال خلال مدة زمنية محدده) والاستثمار هنا على خلاف راس المال فهو يمثل تدفق وليس رصيد قائم وهذا يعني انه في حين يقاس راس المال عند نقطة زمنية محدده فان الاستثمار يمكن قياسه خلال فتره زمنية محدده [3]

ثالثا: اهداف الاستثمار: يمكن اجمال اهم اهداف النشاط الاستثمار بنقاط التالية:

1. تحقيق نموا اقتصاديا يزيد من الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم الدخل القومي.
2. تحقيق قفزات نوعية في جميع القطاعات القابلة للنمو والتطور.
3. تحقيق نهضة فعلية تشمل اثارها جميع المواطنون بما يؤدي إلى تقليل البطالة وتحسين الخدمات وحل مشكلة السكن وتطوير المهارات الفنية فضلا عن الارتقاء المتوازن بالقطاعات الانتاجية.
4. بناء وتطوير الهياكل الارتكازية للمجتمع بما يترك اثرا ايجابيا على الاداء الاقتصادي.
5. دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
6. التطوير والابتكار المستمر والذي يعتمد على نتاجات الفكر البشري الذي يعد اهم من الاستثمار في الرأسمال المادي لان الاخير يعتمد على الاول.

1) بول آ.ساموسلن، ويليام د.نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – ط1 – 2001–الاهليه للنشر والتوزيع – عمان الاردن – ص466.

2) حسن النجفي، عمر الايوبي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مراجعة واشراف د. محمد دبس، ط بلا، سنه بلا، أكاديمي، بيروت لبنان، ص204.

3) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، 2007، جدار الكتاب العالمي، عمان الاردن، ص163.

7. اجتماعياً فان العملية الاستثمارية بما تعنيه من رفع لمستوى معدل الدخل الفردي تعمل على تقليل مساحات الفقر والحرمان وبالتالي تحول الناس إلى الاهتمام بالقضايا الثقافية والفنية والرياضية كذلك العمل على تقليل نسبة الامية في المجتمع كنتيجة طبيعية للاستثمار في الميدان العلمي والتربوي والبحثي من خلال التوسع في عملية بناء المدارس والجامعات ومراكز البحوث ناهيك عن بناء المستشفيات و دور الرعاية الاجتماعية وتبقى عملية الاستثمار والنشاط الاستثماري الصحيح هدفها الاول والاخير كما هو واضح من خلال المخطط المرسوم المرفق في هذا المبحث هو الانسان بكل عوالمه واحتياجاته وتطلعاته وادميته

رابعا: مصادر تمويل الاستثمار: الاستثمار كما هو معروف يعتبر تدفقا من الانفاق وهذا الانفاق هو مادي بالدرجة الاولى يتوجه لمتطلبات الاستثمار انفة الذكر وعليه يتوجب معرفة مصادر هذا الانفاق وهي:

1. المصادر المحلية الوطنية: وتمثل المدخرات مادته الرئيسة وتأخذ المدخرات هنا العديد من الصور إذ أن هناك مدخرات بواسطة المشروعات (قطاع عام) أو الافراد (القطاع العائلي) أو تكون واجبة الالزام(قسريه) بواسطة الدولة (الاقتراض الداخلي . الضرائب . التمويل بالعجز) [1]
2. المصادر الاجنبية: في حالة قصور المصادر المحلية أو لغرض دعمها يعمد إلى الاستعانة بالمصادر الخارجي لأجل الحصول على السلع والخدمات المكملة لعوامل الإنتاج المحلية وهناك انواع مختلفة للتمويل الخارجي منها:

أ) القروض الخارجية . وهذه ممكن الحصول عليها نتيجة لعلاقات الدولة الخارجية أي مع الدول الاخرى أو المنظمات الإقراضية الإقليمية والدولية.

ب) التمويل الرسمي . وهي تدفقات اجنبية تتلقاها الدولة المعنية من الدول الاخرى وتشمل مساعدات التنمية الميسرة وتدفقات التنمية الرسمية غير الميسر كقروض البنك الدولي.

ج) الاستثمارات الاجنبية . سوف يتم التطرق اليها لاحقاً.

خامسا: الإستراتيجية الاستثمارية: ان العملية الاستثمارية ليست عملية عشوائية أو ردود فعل لحالات غير متوقعة انما منظمة ومخططه ومرسومة علميا ولذلك فان الإستراتيجية الاستثمارية ضرورة لتحقيق قرار استثماري ناجح وهي تعني تحديداً خطة بعيد المدى تحكم توجهات الدولة والمستثمرون وتحركاتهم على حد سواء لذلك فان الكثير من المؤسسات سواءٌ كانت حكومية أو

1) فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، ط بلا، 1986، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، بغداد، ص156.

خاصه لديها إستراتيجية استثماريه مكتوبه ورسميه تعتمد على عقيدة المجتمع ونمط التنمية المطلوبة والتوجهات الاقتصادية للحكومات ومن شان هذه الإستراتيجية التقليل من خطورة أي قرار استثماري خاطئ يمكن اتخاذه

سادسا: محددات الاستثمار: يقصد بمحددات الاستثمار العوامل التي تؤثر بشكل أو اخر على عملية الاستثمار سلبا أو ايجابا وهي:

1. سعر الفائدة . (العلاقة عكسية طبقا للمفهوم الاقتصادي للاستثمار)اذا يؤثر سعر الفائدة على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية فاذا كان على المستثمر ان يقترض فان سعر الفائدة يؤثر مباشرة على تكلفة الاستثمار في مشروع ما اما اذا كان المستثمر يستخدم ارصدته المالية فانه يتنازل عن الفائدة التي كان يمكن ان يجنيها لو انه اقرض هذا المال إلى شخص اخر بدلاً من استثماره ومعروف ان سعر الفائدة المرتفع يزيد تكلفة الفرص البديلة لأي مشروع استثماري ويخفض من الحافز على اقامته ام سعر الفائدة المنخفض فتأثيره عكس ذلك وهذا واضح في الشكل رقم واحد.

شكل (1): العلاقة الدالية بين مقدار الاستثمار وسعر الفائدة

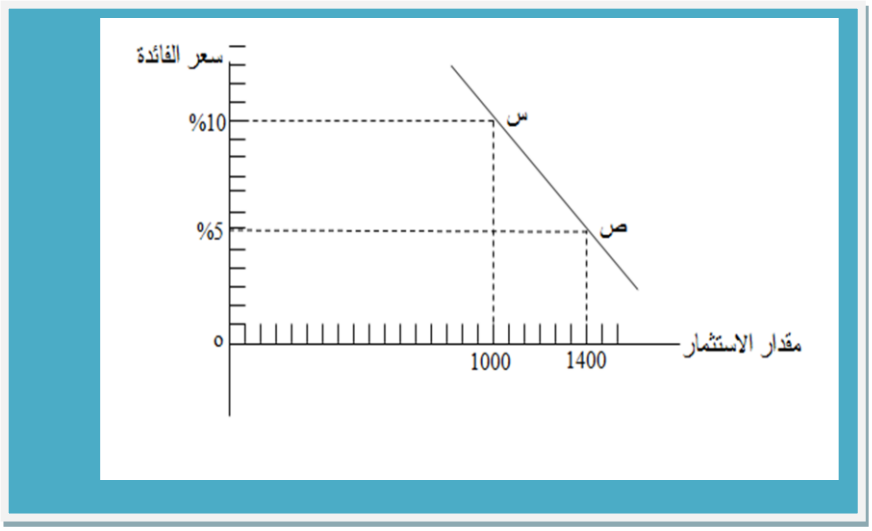

ومن الشكل اعلاه نلاحظ منحني الطلب على الاستثمار على شكل منحدر متدرج هابط إلى الاسفل ممثلاً دالة سعر الفائدة ويبرز هذا الشكل المقدار الذي تم استثماره عند كل من معدلات سعر الفائدة فاذا بلغ سعر الفائدة 5% فائض فعند اذاً يتحقق مستوى من الاستثمار عند حجم 1400اما إذا ارتفع سعر الفائدة إلى 10% فان حجم الاستثمار سينخفض إلى مستوى 1000كما هو واضح إذ أن منحني الطلب على الاستثمار سينخفض من النقطة س إلى النقطة ص بارتفاع سعر الفائدة.

2. الكفاية الحديه لراس المال الذي يعني الانتاجية الحدية لراس المال المستثمر أو العائد على راس المال المستثمر أي الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة والتي يمكن الاستناد عليها في توجيه الاستثمارات ،فمن خلال المقارنة بين سعر الفائدة السائد في السوق وبين الكفاية الحدية لراس المال يمكن ان يحدد مقدار راس المال المطلوب استثماره في أي نشاط إذ مادامت الكفاية الحدية لراس المال اكبر من سعر الفائدة كل ما شجع ذلك على زيادة الاستثمار، وان عملية الاستثمار تستمر مادامت الكفاية الحدية لراس المال اكبر من سعر الفائدة.
3. درجة المخاطرة.
4. مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
5. عوامل اخرى مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك توفر السوق المالية الفعالة....نخلص إلى القول ان عملية الاستثمار تمثل المحرك الرئيسي لفعل التطور الاقتصادي والتنمية الشاملة وهي ركن مميز في النظرية الاقتصادية كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية اذا اخذنا بعين الاهتمام ان أي زيادة اوليه في الاستثمار ستؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال ما نصطلح عليه بـ مضاعف الاستثمار كما ان أي زيادة في الدخل لابد ان يذهب جزء منه لزيادة الاستثمار من خلال ما يسمى بـ المعجل(المسارع) ومن ناحية اخرى يمكن القول ان كل عملية استثمارية لابد ان يرافقها مستوى معين من المخاطرة وان تحقيق مستوى معين من العائد ولخلق دوافع حقيقية لتمويل الفوائض المالية إلى استثمارات يجب ان تتوفر العديد من العوامل الاساسية لإنجاح هذه الاستثمارات منها ارتفاع درجة الوعي الاستثماري وتوفر المناخ الاقتصادي , القانوني , الاجتماعي والسياسي مع توفر الامان وحماية حقوق المستثمرين اضافة إلى وجود سوق مالي كفوء وفعال في المكان والزمان المطلوبين للاستثمار ومن هنا اولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الاموال

المبحث الثاني: الاستثمارات الاجنبية المباشرة (FDI) ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي

The second topic: Foreign direct investment (FDI) and its role in developing the Iraqi economy

الاستثمارات الاجنبية تكاد تكون سابقاً محصورة في القطاع النفطي ففي العهد الملكي كان الإنتاج بيد الشركات الاجنبية البريطانية وبقية شركات اخرى هي صاحبة الامتياز في انتاج النفط حتى

بعد نهاية العهد الملكي وتم الاستعانة عام1950م بالشركات الاجنبية على خلفية انشا مجلس الاعمار من اجل انجاز العديد من المشاريع في مجالات الزراعة والري والطرق والجسور اما الفترة التي تلت عام 1963م فقد حصل تغير في الفكر الاقتصادي الذي كان يميل نحو النظام المركزي الشمولي وما يسمى بالنهج الاشتراكي وهذا ما دفعها إلى اتخاذ قرارات تعارض الاستثمار الاجنبي وبالتالي السيطرة على كل مرافق الدولة الاقتصادية مثل قرارات التأميم والمصادرة اما بعد عام 2003م وحصول التحول إلى اقتصاد السوق فقد فتح المجال واسعاً امام أي استثمار من شانه خدمة الاقتصاد الوطني سيما الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال اصدار قانون الاستثمار الاجنبي رقم(39) لسنة 2003م والمضي قدماً في تنظيم العمل المصرفي والسماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع لها داخل العراق وكذلك اصدار قانون رقم (13) لسنة2006م الخاص بتشجيع الاستثمار الاجنبي وكل هذه الخطوات وغيرها لم تكن كافية لجذب الاستثمار المتوقع والجدول أدناه يبين ذلك:

جدول (1) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق بالدولار للمدة من 2004 . 2007

السنه	2004	2005	2006	2007
الاستثمارات بملايين الدولارات	300	515	272	448

المصدر:/UNCTAD,world investment Report,2008,annex Table B.1

ان الارقام في الجدول اعلاه ان دلت على شيء فأنها تدل على الانخفاض الكمي للاستثمار الاجنبي المباشر في السنوات التي تلت عام 2003م على الرغم من حاجة الاقتصاد العراقي لمثل هذه الاستثمارات كحل لكثير من مشاكله كذلك تدل على عدم توفر المناخ المشجع للاستثمارات والذي ينعكس في افتقار قانون الاستثمار الحالي للكثير من المحفزات ولاستفحال البيروقراطية والفساد الاداري ولوجود الكثير من التقاطعات القانونية والادارية مما ينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد العراقي الاندماج في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تتنافس فيه الدول لتحقيق هذا الاندماج والاستفادة منه قدر المستطاع.

و تشكل الاستثمارات الاجنبية المباشرة مصدرا للتمويل في الدول النامية ومن ضمنها العراق فمن المؤمل ان الاستثمارات تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن الخطأ التصور بان المنافع التي يمكن ان تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة يمكن

الحصول عليها دون تكلفة فالمستثمرين لهم دوافع من تدويل انشطتهم كما ان الدول التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول اخرى تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق اهداف اقتصادية وسياسيه مما يعني ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار وتعتمد درجة استفادة كل طرف إلى حد كبير على سياسات واجراءات الطرف الاخر بشان نوعية وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين....ومن الممكن اجمال فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد العراق بشكل خاص في النقاط التالية:

1.توفير مصدر متجدد وبشروط جيده للحصول على الموارد المالية أو رؤوس الاموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية إذ يعاني العراق من معضلات مالية واقتصادية تعود إلى تركة الحروب والحصار الدولي و الفساد المالي والاداري وتنامت هذه العوامل خلال السنوات القليلة الماضية إذ أن الاستنزاف المادي والإنساني كلف البلاد ثمنا باهظا بفعل الصراعات الداخلية ومن ناحية اخرى لا يمكن مستقبلاً الاعتماد فقط على عوائد الصادرات النفطية رغم انها اساسية في الوقت الحاضر لما قد يترتب على ذلك من مخاطر جديه سواءٌ بغياب الضمانات لاستمرار هذا المورد الحيوي بصورة ثابته مستدامه نتيجة لأسباب كثيره منها اضطراب اسواق النفط المالية وتذبذب الاسعار وكما هو واضح وجلي في الجدول رقم(2) وشكل رقم(3) فضلا عما يتعرض له القطاع النفطي من عوارض جسيمه كأعمال التخريب وانقطاع التصدير والتهريب والفساد الاداري لذا يتوجب العمل على تنويع مصادر الدخل والتمويل سيما اذا علمنا ان النفط له هيمنته على مجمل القطاعات السلعية سواءٌ من ناحية عوائده والتي تشكل مابين98.90%من اجمالي الصادرات [1] كما انه يعتبر المصدر الاساسي لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي...وتشير الدراسات ان العراق يعتمد بنسبة95%من موازنته العامة على الايرادات النفطية ([2]وانه بحاجه الى200مليار دولار للنهوض ببرامج اعادة الاعمار.. (18).. وتأهيل البنى التحتية والخدمات الأساسية كالكهرباء والتعليم والماء والصحة وبقية المرافق الحيوية.

1) باتع خليفة، (محددات النمو والاستثمار في الاقتصاد العراقي) ،جريدة الصباح العراقية، العدد/1361، 2008/4/18

2). مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني)، 2009، ص217.

جدول –2–يبين اسعار النفط في السوق العالمية للمدة من ايلول2005. اذار 2010

السنه	الشهر/9	الشهر/8	الشهر/11	بداية عام	الشهر/7	نهاية عام	الشهر/10	الشهر/3
	2005	2006	2007	2008	2008	2008	2009	2010
السعر	60.75	71.45	90.54	90	137.11	33	76.49	78.65

المصدر /مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون المتوفر على الموقع الالكتروني:
www.economyfkuwait.blogspot.com

شكل –3–يبين أسعار النفط في الاسواق العالمية للمدة 2005–2010

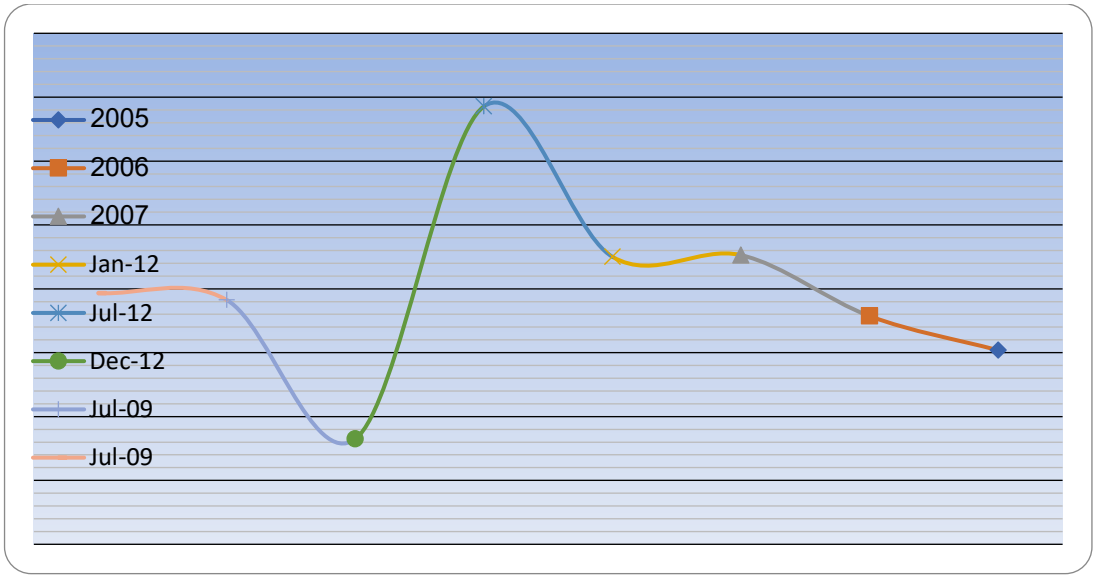

المصدر: من بيانات جدول (2)

2. الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وايجاد طبقة جديدة من رجال الاعمال عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديده مسانده للمشروعات الاستثمارية الأجنبية مما يمكن القطاع الخاص الاسهام في عملية التنمية سيما تنمية الملكية الوطنية عن طريق رأسماله أو رؤوس الاموال الأجنبية أو ايجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار وبيوتات التمويل واسهام القطاع الخاص في عملية البناء يمثل في الجانب الثاني دعما لعملية التطور الديمقراطي من خلال خلق قطاع اقتصادي أو مساحة معينه من الاقتصاد الوطني

مستقله عن هيمنة الدولة وسيطرتها مما يحد من قدرتها على التسلط بما يفضي إلى بناء شراكه بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التكامل بينهما لكلاهما والمجتمع.

3.تسهيل حصول العراق على التكنولوجيا الحديثة سيما في قطاع الصناعة والمعلوماتية وهذا امر غاية الحساسية نظرا لما للتقانة الحديثة من دور في تطور وبناء البلدان وفي اختصار زمن الكينونة الوطنية على مختلف الصعد ومعروف ان الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق طيلة 13عاما ادى إلى انقطاع العراق عن التطور العلمي والتكنولوجي بالنسبة لبقية العالم ما ادى إلى اتساع الفجوة التقنية بينه وبين بقية دول العالم من جهة ومن الجهة الاخرى تقادم التقنية المستخدمة في اغلب المؤسسات الإنتاجية والخدمية وهذا مبرر كاف لاستقدام الاستثمارات الاجنبية المباشرة، واصبحت عملية اقتناء التكنولوجيا تثقل كاهل الاقتصادات النامية إذ قدرت في بعض سنوات منصرمه مدفوعات العالم النامي لاستيراد بعض عناصر التكنولوجيا بأكثر من 1/3 ثلث مدفوعاته لخدمة الديون وبنحو 2/3 ثلثي اجمالي التدفق السنوي من الاستثمارات الاجنبية المباشرة [1] وهذا ثمن باهض بالنسبة للاقتصادات النامية ولهذا يجب الاستفادة من وجود الشركات الاجنبية إذ تساهم في تضييق الفجوة المتسارعة عالميا علما ان الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك نحو 95%من التكنولوجيا وهذا يعني سيطرتها على سوق التكنولوجيا [2]

4.توفير فرص عمل جديده فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الكوادر البشرية إذ تقدر حجم العمالة المتاحة في العراق بنحو (8.5) مليون شخص (حسب مصادر البنك الدولي) وتقدر حجم البطالة بعد احداث عام 2003م بنحو(30%) ويضاف إلى هذا العدد ما يعرف بالعمالة الناقصة أي ان عدد كبير من العاملين في القطاعات غير المنظمة بأجور متدنية وساعات عمل متذبذبة [3]..ومما فاقم من مشكلة البطالة في العراق تسريح الجيش وقوى الامن الداخلي وحل وزارة الاعلام وتسريح العاملين في عدد كبير من معامل وانشطة القطاع الخاص بسبب توقف الإنتاج مباشرةً بعد الاحداث وتعرض الاسواق العراقية لعملية الاغراق من قبل دول الجوار كل هذا جعل ساحة العراق مناسبه لاستقدام الاستثمار الاجنبي المباشر كونه مطلب مناسب على الاقل في المرحلة الراهنة اذا اخذنا بنظر الاعتبار اضافه إلى المؤشرات السابقة ان العراق يتصف بنسبه نمو سكانيه عاليه في قطاع الشباب ونسبة كبيره بقوة العمل تقدر ب(2.4%) في السنه حيث يدخل كل

---

1) مؤتمر العمل العربي2، (علاقة التكنولوجيا بالتنمية والتشغيل)، الدورة الخامسة عشر، بغداد 2اذار، 1987، ص21.

2) حسن فياض خلف، "الاستثمار الاجنبي بين النظرية والتطبيق في ظل الانفتاح الاقتصادي"، ج2

3) هلال الطعان، (الواقع الحالي للاقتصاد العراقي)، جريدة الصباح العراق، العدد1760في 2009/8/7

عام(170)الف عامل جديد[1] إلى سوق العمل ومن جهة اخرى يعد الطلب على العمل لاستيعاب جميع الداخلين الجدد اليه والعاطلين عن العمل منخفض في الوقت الحالي إذ ادت الصراعات والتدهور الاقتصادي إلى الاضرار بالعديد من فرص العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء ونتيجة لذلك يعاني العراق احدى اعلى نسب البطالة في المنطقة إذ يعد اكثر من النصف عاطلين عن العمل في صفوف الشباب وكذلك من نسبة عالية جدا من الفقر(اكثر من23%)في وقت تقدر فيه نسبة مشاركة النساء في العمل بنحو (13%) وهي نسبه منخفضه وفقا لمعايير دول المنطقة [2].

5.الاستثمار الاجنبي المباشر يعمل على اذكاء المنافسة بين الشركات والمؤسسات العراقية ومثيلاتها الاجنبية وما ينتج عن هذا التنافس من منافع تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتج والخدمات إذ أن اشتداد المنافسة هذه حتى بين الشركات الاجنبية العاملة في البلد وبين الشركات الاخرى خارج البلد يجبر الشركات البحث عن سبل جديده لزيادة الكفاءة بما في ذلك توسيع نطاق وصولها إلى اسواق جديده في مرحله مبكرة وهذا يصب في خانة منفعة البلد....لقد اصبح من البديهي الحديث عن الاستثمار الاجنبي المباشر يعني الحديث عن الشركات العملاقة ودورها في الاقتصاد العالمي كونها موجهاً مهما للنشاطات الاقتصادية الدولية إذ عمدت إلى تدويل الإنتاج عبر تصدير راس المال بعد ان كانت الاستثمارات الاجنبية تركز على الاستثمار في القطاع الاولي.

6. المساعدة في فتح اسواق جديده للتصدير سيما ان الشركات الاجنبية العملاقة لديها افضل الامكانيات للوصول إلى اسواق التصدير بما تملكه من خبرات ومهارات تسويقيه عالية إذ يشير تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي عام 2002 إلى ان دور الاستثمار الاجنبي عن طريق الشركات الدولية اخذ في التعاظم في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة وذكر التقرير ان عدد هذه الشركات بلغ عام 2001 حوالي 65 الف شركة اجنبية تضم بين حناياها 850 الف شركة اجنبية تابعه لها في شتى انحاء العالم ويقدر عدد العاملين فيها بحوالي 54 مليون شخص مقارنة بنحو 24 مليون شخص في عام 1990 وقد بلغ رقم مبيعاتها نحو 19 تريليون دولار أي ضعف قيمة الصادرات العالمية في حين كان الرقمان متساويان في

1) مركز العراق للأبحاث، اعادة اعمار العراق . الاصلاح والتحول الاقتصادي، ترجمة نفس المركز لكتاب ()، ص60.

2) المصدر نفسه، ص 11

عام 1990 واستأثرت الشركات متعددة الجنسية والشركات التابعة لها بعشر الناتج المحلي العالمي الاجمالي حسب ما ذكره تقرير الاستثمار العالمي انف الذكر.

7. الاسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات العراقي عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية والاقتصاد العراقي معروف كونه اقتصاد احادي الجانب يعتمد مباشرة تقريبا أو موازنته تعتمد على ايرادات النفط كما اسلفنا وكما قلنا ان هذا الاقتصاد شهد بعد احداث 2003 وقبلها بسنوات ابان فترة الحصار الدولي تدميراً كبيراً اصاب بناه التحتية في الزراعة والصناعة والخدمات إذ يوجد في العراق الان (192)مشروعا يعمل فيها بحدود نصف مليون عامل كما ذكرت انفا وهذه المشاريع تعتبر الان بحكم المتقادمة تكنولوجيا وتشكل عبئا على الاقتصاد العراقي اضافه إلى ما تعرضت له من عمليات سلب ونهب توقف اغلبها عن العمل والباقي يعمل بوضعيه غير اقتصاديه.

اما في الميدان الزراعي فهو الاخر يعاني مشكلات كبيره ومعقده انعكست على مشاركته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت هذه النسبة (7%) عام2008م [1].

اذن فالعراق بحاجه ماسه للاستثمارات الاجنبية المباشرة لتدوير عجلته الصناعية والزراعية مما يزيد من فرص حصوله على العملات وتقليل خروجها منه وهذا يحسن من وضعية ميزان المدفوعات لديه...ولنأخذ قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي مثلاً لما ذهبنا اليه في ضرورة استقدام الاستثمارات الاجنبية إلى العراق لأحداث تنمية شامله وعاجله سيما في القطاع الزراعي الذي يعتبر مصدرا لابأس به للعملات الاجنبية إذ بلغت الصادرات الزراعية للعراق عام2002م رقما متدنيا جدا لم يتجاوز 7 مليون دولار يتكون معظمها من المواد الخام والحيوانات الحيه والخضراوات في حين بلغت واردات العراق الغذائية نحو1720مليون دولار لنفس السنه وبذلك فان قيمة الفجوة الغذائية أو قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي للعراق قد بلغ 1713مليون دولار [2]..وهذا الرقم في ازدياد مالم يتدارك بحلول انيه وسريعة ومنها استقدام الاستثمارات الاجنبية المباشرة للمساهمة في التنمية الزراعية.

1) مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص222.

2). نبيل جعفر عبد الرضا، (مؤشرات ضعف الامن الغذائي في العراق)، دراسة منشورة على الانترنيت متوفرة على الموقعwww.ar.aswataliraq.info

ثانيا: الفرص المتاحة: محور الفرص المتاحة هو الإجابة عن السؤال التالي:

اين يمكن ان نوجه الاستثمارات الاجنبية في حالة استقدامها؟ اي في أي قطاع بمعنى أي قطاع له قصب السبق في الاهتمام للتسريع بعملية التنمية وعملية اعادة الاعمار ما دام انه قد ثبت ان الاستثمارات الاجنبية لها مالها من ايجابيات على الاقتصاد العراقي كما فصلنا سابقا.

ولكي نجيب على هذا السؤال يجب ان نعرف ان الاقتصاد العراقي يتضمن القطاعات التالية:

1. القطاع الصناعي وبضمنه استخراج وتسويق وتصنيع النفط.
2. القطاع الزراعي بما يضم من الشق الحيواني.
3. القطاع التجاري متضمنا حركة السلع تصديراً واستيراداً بيعاً وشراءاً جمله ومفرد.
4. القطاع الخدمي مشتملاً الخدمات المالية والمصرفية والتامين.

ومن المعروف ان كل قطاع له مقومات متوفرة كماً ونوعاً على مستوى مساحة العراق إذ يتميز هذا البلد بامتلاكه ثروه نفطيه هائلة إذ يقدر الاحتياطي المؤكد من النفط بحوالي (112) مليار برميل وما يقارب ضعف هذا الرقم كاحتياطي محتمل اما احتياطات العراق من الغاز فتبلغ (30000) مليار متر مكعب[1] وتمتاز الثروة النفطية في البلد بانخفاض تكاليف التطوير والانتاج مع ارتفاع انتاجية البئر وقلة العمق مقارنة بالدول الاخرى علاوة على امتلاك العراق بنيه تحتيه جيده في خطوط الانابيب ومستودعاتها ومحطات الضخ لتسهيل عملية ربط الحقول الجديدة بمرافق التصدير ثم هناك توفر الامكانات الزراعية مع وجود امكانيه للاستثمار في استصلاح اراضي شاسعه مع انخفاض المستوى النسبي لأجور اليد العاملة بشكل عام عما متوفر لدى الدول المجاورة ويمكن ان يعد العراق من الدول التي تمتلك هذه الميزة اذا استثمرت مبالغ كبيره في كل من قطاعات البنيه التحتية والقطاعات الإنتاجية ويتأتى حجم السوق من العوامل الحاسمة في قرارات الاستثمار فكلما اتسع حجم السوق زادت فرص الاستثمار وزادت جدوى اقامة مشاريع بطاقات كبيره وتعد السوق العراقية من الاسواق الواسعة نسبياً فالسوق يتأثر بعوامل افقيه وهي حجم السكان وكذلك تتأثر السوق بعوامل عموديه وهي مستوى الدخل والمعيشة للأفراد فضلاً عن توفر الخبرة النسبية في مجال الصناعات الأساسية ذات القيمة المضافة وذلك لتوفر المواد الخام الخاصة بها بنسبه كبيره مما يجعل الاستثمار فيها يشكل اولويه بالنسبة للبلد وذا جدوى كبيره بالنسبة للمستثمر اذن فالعراق بيئة صالح ومشجعه لاستقدام الاستثمارات الاجنبية ولكن السؤال هنا أي القطاعات لها الأولوية في الاستثمار؟ ولكي نجيب على السؤال يجب ان ندرك ان العراق والاقتصاد العراقي

1) عماد الامارة، (الاقتصاد العراقي ومحفزات الاستثمار)، جريدة الصباح العراقية الصادرة في 2006/8/19.

بشكل ادق يمر بمرحلة انتقالية من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق هذا اولا وثانيا ان الوقائع تقول ان الاقتصاد العراقي في مازق بعد الانهيار الذي لحق به نتيجة سياسات النظام السابق والدمار الذي لحق به بعد الاحتلال الامريكي وكل هذا ادى إلى معاناة العراق من صعوبات ماليه بالإضافة إلى الواقع الحالي الذي يشير إلى ان من 10.8%من السكان يقبعون في فقر معدم وانه بحدود 15.12%تحت خط الفقر المعدم [1]

المطلوب اذن التوجه السريع والآني لتنمية واعمار سريعين للوصول إلى حالة التوازن وبالبدء بمرحلة الانطلاق وصولاً لمرحلة الدفع الذاتي للاقتصاد العراقي وبهذا نصل إلى حقيقة مفادها وجوب التوجه إلى قطاع ذو مردود مجزي وكبير وسريع الجني كي يفيض بنفس الكبر والسرعة على بقية القطاعات تنميةً واعماراً ولا اعتقد وجود قطاع بهذه المواصفات مثل القطاع النفطي للأسباب التالية:

1. موارده تمثل مصدر مالي مهم لرفد الخطط التنموية ولإعماريه حيث يحتل مساحة كبيره في جسد الاقتصاد العراقي ان إيراداته شكلت مانسبته98% من ايرادات الموازنة العامة للدولة عام2008 بالمقارنة مع المصادر الاخرى لإيرادات الموازنة كما ذكر انفاً.
2. يعتبر مصدراً ضخماً للعملات الاجنبية لتسديد قيمة الواردات بل يكاد المصدر الوحيد حيث ان أقيامه تؤلف 100%تقريباً من ايرادات العراق النقدية من الخارج.
3. القطاع النفطي والصناعة النفطية توفر مصادر الطاقة والوقود اللازمين للأغراض الصناعية والاستهلاكية.
4. ماده اوليه اساسيه للعديد من الصناعات خاصةً صناعة الاسمدة والمطاط والمنظفات والمنسوجات وكل صناعة البترو– كيمياويات.
5. اهمية الصناعة النفطية الإستراتيجية في مستقبل الاقتصاد العالمي من خلال حجم الاحتياطات المؤكدة والموارد النفطية غير المؤكدة (112) مليار برميل مثبته وضعف هذا الرقم محتمله) وكميات الإنتاج المتوقعة.

ثالثا: تطوير واستثمار القطاع النفطي نموذج للفرص المتاح: هناك جدل لا ينتهي حول جدوى الاستثمارات الأجنبية والرأي التقليدي يشير ان هذه الاستثمارات تأخذ اكثر مما تعطي اما الرأي الحديث المستنبط من تجارب الواقع فيشير إلى ان هذه الاستثمارات هي من انجح اليات التنمية الشاملة في البلد المضيف وما بين الرأيين يوجد فريق ثالث يرى وجوب الاعتراف بوجود اهداف

1) امال شلاش، "عائدات النفط وتمويل التنمية"، بحث منشور على الانترنيت متوفر على الموقعwww.althakafa alsadeda.com

مشتركة بين اطراف الاستثمار (شركات عالمية البلد المضيف البلد الام) يمثل ركيزة اساسية لتفعيل الاستثمارات الاجنبية ويتحقق الهدف من الاستثمار الاجنبي من خلال الادارة الجيدة بين الاطراف الثلاثة والالتزام بما اتفق عليه بما لا يتعارض مع مصالح بعضها البعض والباحث طبعا مع الفريق الثالث من اجل ضمان المصالح الوطنية [1] وبشكل عام نصل إلى حقيقة مفادها ان لا مفر من دخول الاستثمارات الاجنبية في مثل ظروف تلك التي يعيشها العراق لإصلاح وتطوير القطاع النفطي في ظل اقتصاد مدين بـ نحو 127مليار دولار حسب ما ذكر في التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني لسنة2009 م ومعاناة من صعوبات ماليه واختناقات اقتصاديه يمكن تخطيها بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر وفق ضوابط تصون المصالح الوطنية إذ ما علمنا ان قيمة الاستثمارات المطلوبة في قطاع انتاج النفط والغاز وتصديرهما تصل إلى حوالي (30) مليار بضمنها كلفة الاستثمار الانيه والكلف المطلوبة للوصول إلى طاقة 6مليون ب/ي ونفقات النشاط الاستكشافي للمحافظة على المستوى الاحتياطي وتحسين طاقة التصدير والتصفية [2]..وهذا رقم كبير نسبياً بالنسبة لمعطيات الواقع الاقتصادي للعراق حيث تذهب حوالي 60% من الموازنات السنوية كمصروفات تشغيليه و30%تغطية البرنامج الاستيرادي بالعملة الأجنبية (من هنا جاءت الحاجة للتمويل الخارجي وبأسرع وقت فالوضع لا يحتمل التأخير حيث تشير اخر الاحصائيات المتوفرة إلى ان هناك 2300 بئراً نفطياً موجوده ومحفوره فعلاً في العراق وان معدل الإنتاج اليومي لا يتناسب مع عدد الابار الموجودة بسبب عدم توفر القدرات الاستثمارية(التكنولوجية والمالية) لوضع هذه الابار على خطوط الإنتاج الاقتصادي [3]..وهذا لا يتم الاّ عبر الاستفادة من التقنيات الحديثة في صناعة النفط العالمية خاصةً في مجال تقنيات الاستخلاص النفطي القانوني(الحفر بالبوليمر والحقن بثاني اوكسيد الكاربون والابار الذكية والحفر الافقي) وهذه الاساليب لم يتمكن الفنيون العراقيون من معرفتها كونها اساليب حديثة ومتطورة وهي قطعاً تقلل من كلف الإنتاج خاصةً في الحقول القديمة هذا ما يتعلق بالجانب العراقي اما الجانب الاخر أي الشركات الاجنبية فعوامل الجذب للاستثمار في العراق كبيره لا نريد التوسع فيها ولكن اهمها كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الخام العراقي حيث يعد الاوطأ عالمياً فمتوسط انتاج البرميل الواحد من النفط الخام هي دولار واحد وتعد هذه الميزة أي كلفة الإنتاج المنخفضة جداً بالمقارنة مع البلدان المنتجة الاخرى

1) مركز العراق للأبحاث، مصدر سبق ذكره، ص11.

2) مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص217.

3) chronology of world oil market 1997-2003 march.www.eia. doe.gov.

من العوامل المهمة التي تشجع على الاستثمارات النفطية لأنه ينعكس على ارقام الربح المتحقق والشركات هدفها تحقيق اعلى الأرباح [1]

رابعاً: اصلاح القطاع النفطي: هناك مسلمات يجب اقرارها والعمل في ضوئها مفادها ان الاستثمار في القطاع النفطي يفترض وجود مدخرات محليه لدى القطاع النفطي وكذلك المقدرة على استقدام استثمارات اجنبية للعمل في هذا القطاع أو ربما النجاح في عقد قروض مالية تسدد من النفط الخام المنتج وكل هذه الفرضيات تعتمد بشكل كبير على العوامل التالية:

1. رغبة الشركات العالمية الاستثمار في العراق.
2. بقاء التصورات الملائمة بشأن السوق العالمية مثل عرض النفط في العالم وحصص اوبك ضمن هذا المعروض العالمي ونمو الطلب العالمي ومستويات الاسعار المجزية.
3. امكانية اعفاء العراق من نظام الحصص داخل اوبك نظراً للظروف التي يمر بها الان أو على الاقل اخذ هذا الامر بنظر الاعتبار عند تحديد الحصص.

الخاتمة والاستنتاجات(Conclusions)

1. طالما يوجد نقص في مصادر تمويل التنمية واعادة الاعمار في العراق فلابد من اللجوء إلى الاستثمار الاجنبي المباشر إذ يمثل احد مصادر التمويل الخارجي البديل للمصادر المحلية.
2. ان عزل الاقتصاد العراقي عن حركة الاقتصاد العالمي لا يخدم عملية التنمية والتطور بل يعمل بالضد من ذلك باتجاه تخلف هذا الاقتصاد بما ينعكس على حياة المواطن.
3. هناك مصلحة مشتركة بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف لان كلاهما يربح من عملية الاستثمار وان البلد المضيف هو أكبر الرابحين لان نتاج عملية الاستثمار سوف تبقى على ارض هذا البلد ويسجل لصالحه من خلال ما أحدثه من تطوير البنية الاقتصادية وتطوير المهارات ورفع مستوى الرفاهية.
4. ان الاستثمار المحلي يحفز ويستنهض طالما يوجد استثمار أجنبي في البلد فالأخير يمثل اضافات مباشره إلى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة وحجم المشاريع الانتاجية والتجهيزات الرأسمالية.

1) paul , , energy information administration , 1998 p:15

التوصيات (Recommendations)

1. يجب اجتياز حاجز(المحرمات) الخاص بالخوف من الاستثمار الاجنبي فالاقتصاد العراقي يعاني العزلة والانقطاع عن التطورات العالمية سيما التكنولوجية، لذلك ينبغي الاستفادة من مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر.
2. ان يتضمن الاستثمار الاجنبي وفق التعريف العلمي ادخال رؤوس الاموال النقدية والعينية من دولة المستثمر إلى البلد المضيف من اجل الحصول على الامتياز الممنوح له وبعكسه لا يعتبر استثماراً اجنبياً.
3. ايجاد الأرضية التشريعية والاقتصادية والامنية لتشجيع الشركات الاجنبية على الاستثمار في العراق ووضع الية تنفيذيه تعتمد تجارب الدول التي سبقتنا في هذا الميدان وعدم التقيد بما متاح حالياً من قوانين وسياسات واليات لان الاساس في البناء الاقتصادي هو الاستثمار الواسع والسليم الذي يضمن حقوق المستثمرين وجذب رؤوس الاموال العراقية المهاجرة
4. عدم الترويج للاستثمارات التي لها مصدر تمويل محلي والا اصبحت عبئاً ومنافساً للإنتاج المحلي.
5. رسم إستراتيجية واضحه للاستثمار الاجنبي لتحقيق التوازن بين مصلحة المستثمر والمصلحة الوطنية يتحدد بموجبها المجالات التي يدخلها الاستثمار الاجنبي والكيفية التي يدخل فيها دون ان يكون الباب مفتوحاً لجميع المجالات أي ان لا ندعو إلى أي استثمارات بل التي يتطابق نوعها مع خطط وبرامج التنمية المطلوبة والبيئة العراقية.

المصادر (Sources)

أولا: الكتب العربية والمعربة:(Arabic and Arabized books)

1) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت 1983م
2) بول آ.ساموسلن، ويليام د.نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – ط1 –-الاهليه للنشر والتوزيع – عمان الاردن – 2001
3) حسن النجفي، عمر الايوبي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مراجعة واشراف د. محمد دبس، ط بلا، سنه بلا، أكاديمي، بيروت لبنان.
4) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، جدار الكتاب العالمي، عمان الاردن،2007.
5) فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، ط بلا، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، بغداد، 1986

6) مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني)، 2009.
7) مؤتمر العمل العربي، (علاقة التكنولوجيا بالتنمية والتشغيل)، الدورة الخامسة عشر، بغداد اذار، 1987
8) حسن فياض خلف، "الاستثمار الاجنبي بين النظرية والتطبيق في ظل الانفتاح الاقتصادي"، ج2

ثانيا: الدوريات والصحف:

(Periodicals and newspapers:)

1) هلال الطعان، (الواقع الحالي للاقتصاد العراقي)، جريدة الصباح العراق، العدد1760في 2009/8/7
2) مركز العراق للأبحاث، اعادة اعمار العراق . الاصلاح والتحول الاقتصادي
3) د. باتع خليفة، (محددات النمو والاستثمار في الاقتصاد العراقي)، جريدة الصباح العراقية، العدد/1361، 2008/4/18
4) عماد الامارة، (الاقتصاد العراقي ومحفزات الاستثمار)، جريدة الصباح العراقية العدد/ الصادرة في 2006/8/19.

ثالثا: المصادر الأجنبية: (Foreign sources)

1) chronology of world oil market 1997-2003 march.www.eia. doe.gov.
2) paul , , energy information administration , 1998 p:15
3)UNCTAD,world investment Report,2008,annex Table B.1

رابعا: شبكة الانترنيت الدولية:

(International Internet:)

1) نبيل جعفر عبد الرضا، (مؤشرات ضعف الامن الغذائي في العراق)، دراسة منشورة على الانترنيت متوفرة على الموقعwww.ar.aswataliraq.info اخر زيارة 2024/1/6
2) امال شلاش، "عائدات النفط وتمويل التنمية"، بحث منشور على الانترنيت متوفر على الموقعwww.althakafa alsadeda.com اخر زيارة 2024/1/14
3) مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون المتوفر على الموقع الالكتروني: www.economyfkuwait.blogspot.com ا
اخر زيارة 2024/1/20